



الأربعاء ٢٧ شؤال ١٤٤٧ هـ - 15 أبريل 2026 م

أخبار النافذة

[تدفقات الأ جانب وهدنة الخليج تدعمان عودة مؤقتة للأموال الساخنة وسط هشاشة الدين السيادي بمصر الاحتلال الصهيوني بفرج عن 12 أسيرًا من غزة خفض استهلاك الكهرباء في مصر بشر حدلاً حول محدودية الأثر وتكلفة التقشف على حياة المصريين وفاة بنت سليمان تكشف فشل الحماية القانونية وتقصير الاستجابة الرسمية في مواجهة العنف الأسري في مصر إيكونوميست: صمود حزب الله بريك حسابات إسرائيل وبعيد رسم أهداف الحرب تراجع أسعار الفراولة نتجة وفرة الإنتاج وسط فشل تسويق حكومي يضع الفلاحين في مرمى الإفلاس حزب الله ينشر مشاهد إطلاق صاروخ كروز واستهداف مواقع إسرائيلية في الجليل الأعلى مصرع وإصابة 14 شخص في انقلاب ميكروباص على الطريق الزراعي بيني سويف](#)

□

Submit

Submit

- [الرئيسية](#)
- [الأخبار](#)
 - [اخبار مصر](#)
 - [اخبار عالمية](#)
 - [اخبار عربية](#)
 - [اخبار فلسطين](#)
 - [اخبار المحافظات](#)
 - [منوعات](#)
 - [اقتصاد](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحرثات](#)
- [التكنولوجيا](#)
- [المزيد](#)
 - [دعوة](#)
 - [التنمية البشرية](#)
 - [الأسرة](#)
 - [مديا](#)

[الرئيسية](#) « [الأخبار](#) » [اقتصاد](#)

تدفقات الأ جانب وهدنة الخليج تدعمان عودة مؤقتة للأموال الساخنة وسط هشاشة الدين السيادي بمصر





الأربعاء 15 أبريل 2026 10:20 م

تتصاعد مؤشرات التحسن المؤقت في سوق الدين الحكومي المصري خلال تعاملات يوم أمس الثلاثاء 15 أبريل 2026، مدفوعة بتدفقات ملحوظة من المستثمرين الأجانب والعرب، في وقت تراجع فيه الضغط على أدوات الدين بالتزامن مع هدوء التوترات الإقليمية.

وتأتي هذه التحركات وسط حالة ترقب في الأسواق المحلية، حيث تثير البيانات الأخيرة تساؤلات حول مدى استدامة هذا التحسن، خاصة في ظل ارتباطه بعوامل خارجية مرتبطة بالتطورات الجيوسياسية أكثر من كونه انعكاسًا لقوة داخلية في الاقتصاد المصري.

تعكس هذه التطورات وإقناعًا معقدًا يواجهه الاقتصاد المصري، حيث تعتمد حركة رؤوس الأموال بشكل واضح على التغيرات في البيئة الدولية، وهو ما يجعل أي تحسن عرضة للتراجع السريع مع تغير الظروف. وتكشف المؤشرات الحالية أن التحسن في سعر الصرف وتراجع تكلفة التأمين على الديون السيادية يرتبط بشكل مباشر بالهدنة بين إيران والولايات المتحدة، ما يطرح تساؤلات حول قدرة الاقتصاد المحلي على الحفاظ على هذه المكاسب في حال تغير المشهد الإقليمي.

تدفقات الأجانب تدعم السوق الثانوية للدين الحكومي

سجلت تعاملات العرب والأجانب في السوق الثانوية للدين الحكومي في مصر أمس الثلاثاء صافي شراء بقيمة 1.33 مليار دولار، وفق بيانات البورصة المصرية، وهو ما يعكس عودة نسبية للتدفقات الأجنبية بعد فترة من التراجع الحاد.

كما تشير هذه البيانات إلى أن المستثمرين استجابوا بشكل مباشر لتراجع المخاطر الإقليمية، وهو ما دفعهم إلى إعادة توجيه جزء من استثماراتهم نحو أدوات الدين المصرية التي تقدم عوائد مرتفعة مقارنة بالأسواق الأخرى.

ثم يعكس هذا التحرك اعتماد السوق المحلي على ما يعرف بالأموال الساخنة، التي تدخل بسرعة لتحقيق أرباح قصيرة الأجل، وهو ما يجعل هذه التدفقات غير مستقرة بطبيعتها وقابلة للانسحاب عند أول إشارة توتر.

كما يوضح هذا النمط أن تحسن المؤشرات لا يرتبط بزيادة الإنتاج أو الصادرات، بل يعتمد بشكل أساسي على تدفقات مالية مؤقتة لا تعكس قوة هيكلية في الاقتصاد.

وفي هذا السياق، يرى محمد فؤاد أن عودة الأجانب إلى أدوات الدين تعكس بحثهم عن عوائد مرتفعة، لكنها لا تعني تحسنًا حقيقيًا في المؤشرات الاقتصادية الأساسية.

كما يضيف أن استمرار الاعتماد على هذه التدفقات يضع الاقتصاد تحت ضغط دائم، حيث تبقى الأسواق عرضة لتقلبات مفاجئة مع أي تغير في شهية المستثمرين العالميين.

تراجع تكلفة التأمين على الديون وتأثير الهدنة الإقليمية

واصلت تكلفة التأمين على الديون السيادية لمصر التراجع في ثالث أيام الهدنة بين إيران والولايات المتحدة، وهو ما يعكس انخفاضًا نسبيًا في تقييم المخاطر المرتبطة بالاقتصاد المصري خلال هذه الفترة.

كما سجلت العقود لأجل 5 سنوات تراجعًا بلغ 74 نقطة أساس خلال 3 أيام، لتصل إلى مستوى 3.35%، وهو أدنى مستوى منذ 6 مارس، مقترية من مستويات ما قبل اندلاع التوترات الإقليمية.

ثم يشير هذا التراجع إلى أن الأسواق الدولية تعيد تقييم المخاطر بناءً على التطورات السياسية في المنطقة، وليس فقط على أساس الأداء الاقتصادي الداخلي لمصر.

كما يعكس هذا الاتجاه حساسية تكلفة الاقتراض الخارجي لأي تغيرات جيوسياسية، وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات السريعة في حال عودة التوترات أو تصاعدها من جديد.

وفي هذا الإطار، يقول هاني توفيق إن تراجع تكلفة التأمين يرتبط بشكل مباشر بالهدوء المؤقت في المنطقة، ولا يعكس تحسنًا مستدامًا في الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصري.

كما يؤكد أن استمرار هذا التراجع يتطلب استقرارًا طويل الأمد في البيئة الإقليمية، وهو أمر غير مضمون في ظل التوترات القائمة.

تحسن الجنيه أمام الدولار تحت ضغط المتغيرات العالمية

وارتفع الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي خلال التعاملات أمس الثلاثاء، حيث بلغ متوسط سعر الصرف نحو 52.47 جنيهًا للشراء و52.57 جنيهًا للبيع في عدد كبير من البنوك، وهو ما يعكس تحسنًا نسبيًا مقارنة بالفترات السابقة.

كما يأتي هذا التحسن بالتزامن مع تراجع الضغوط على سوق الصرف نتيجة تدفق العملات الأجنبية إلى أدوات الدين، وهو ما ساهم في دعم العملة المحلية بشكل مؤقت.

ثم يوضح هذا التحسن ارتباط سعر الصرف بحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حيث يؤدي دخول الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة المعروض من الدولار داخل السوق المحلي.

كما يعكس هذا الوضع هشاشة الاستقرار النقدي، إذ يبقى الجنيه عرضة للتراجع في حال خروج هذه التدفقات أو تغير اتجاهات المستثمرين.

وفي هذا السياق، يؤكد مدحت نافع أن تحسن سعر الصرف في مثل هذه الحالات يرتبط بعوامل مؤقتة، ولا يعكس تحسنًا هيكليًا في ميزان المدفوعات أو زيادة في مصادر النقد الأجنبي المستدامة.

كما يشير إلى أن الاعتماد على هذه العوامل يجعل استقرار العملة مرهونًا بتطورات خارجية، وليس بإصلاحات اقتصادية داخلية طويلة المدى.

تأثير الحرب وإغلاق مضيق هرمز على الدولار والجنيه

تسببت الحرب المرتبطة بإيران وإغلاق مضيق هرمز في ارتفاع الدولار الأمريكي عالميًا، وهو ما انعكس بشكل مباشر على سعر الصرف

كما سجل الدولار أعلى مستوى له أمام الجنيه، حيث تجاوز حاجز 55 جنيهاً في بعض الجلسات، نتيجة الضغوط الناتجة عن ارتفاع الطلب على العملة الأميركية عالمياً.

ثم يعكس هذا الارتفاع حساسية الاقتصاد المصري لأي صدمات خارجية، خاصة تلك المرتبطة بأسواق الطاقة والتجارة الدولية التي تؤثر بشكل مباشر على تدفقات النقد الأجنبي.

كما يوضح هذا السياق أن التحسن الحالي في سعر الصرف لا ينفصل عن تراجع هذه الضغوط بشكل مؤقت، وهو ما يجعله عرضة للانعكاس في حال عودة التوترات.

وفي هذا الإطار، يشير محمد فؤاد إلى أن ارتباط العملة المحلية بالتقلبات العالمية يفرض ضرورة تنوع مصادر النقد الأجنبي، بدلاً من الاعتماد على تدفقات قصيرة الأجل.

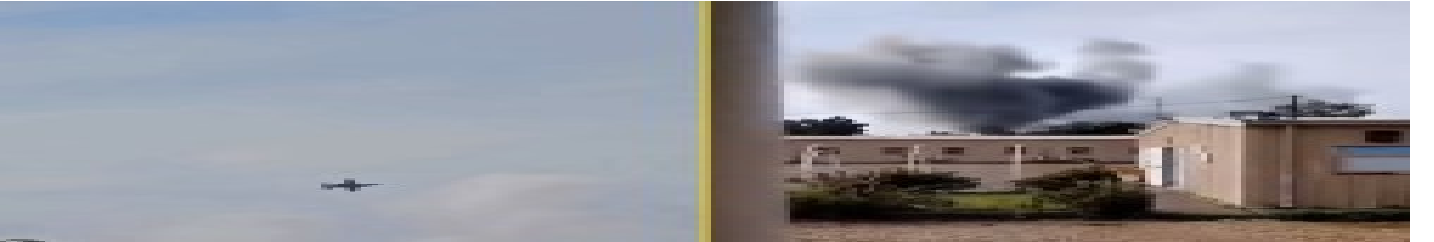
كما يؤكد أن أي استقرار حقيقي في سعر الصرف يتطلب إصلاحات هيكلية تعزز الإنتاج والصادرات وتقلل من الاعتماد على التمويل الخارجي.

وفي الأخير تكشف بيانات السوق خلال أبريل 2026 عن تحسن مؤقت في مؤشرات الدين وسعر الصرف، مدفوع بعوامل خارجية مرتبطة بالهدنة الإقليمية وتدفقات المستثمرين الأجانب، وهو ما يضع هذه المكاسب تحت اختبار الاستدامة في ظل بيئة دولية متقلبة.

كما تؤكد هذه التطورات أن الاعتماد على الأموال الساخنة والظروف الجيوسياسية لا يوفر أساساً مستقرًا للنمو الاقتصادي، بل يترك الاقتصاد عرضة لتقلبات مفاجئة قد تعيد الضغوط سريعاً إلى سوق الدين وسعر الصرف.

ثم تفرض هذه المعطيات ضرورة التحرك نحو سياسات اقتصادية تعزز الاستقرار الداخلي، بدلاً من الاعتماد على متغيرات خارجية لا يمكن التحكم فيها، لضمان تحقيق توازن حقيقي ومستدام في الاقتصاد المصري.

اخبار عالمية



[الدفاع العراقية: استشهاد 7 من مقاتلينا وإصابة 13 بالأنار بغارات أمريكية](#)
الأربعاء 25 مارس 2026 04:00 م

اخبار عالمية



[حبروز النيم بوست | مصر تصطف مع الخليج في مواجهة إيران وسط ضغوط اقتصادية متصاعدة](#)
الثلاثاء 24 مارس 2026 09:40 م

مقالات متعلقة

في سبيل ما كذا تحت موزام داصتقلا يدقن "جايكام" ما .. رلاود رايلم 52.6 دنع في خيراتي طليتحا

احتياطي تاريخي عند 52.6 مليار دولار.. أم "ماكياج" نقدي لاقتصاد مأزوم تحت حكم السيسي؟

في سبيل دهء في مهليقتسمو نيرصملا رضا نهر ما ة نزاوم ليومة ... قديج ة نازخ نوذا رايلم 75 حرطي يزكرملا كنبلا

البنك المركزي ي طرح 75 مليار أذون خزانة جديدة... تمويل موازنة أم رهن حاضر المصريين ومستقبلهم في عهد السيسي؟

رصمي في وينجلا دقنلا ة مزاق مع فشكة قديج تازقو: ل كاتير مينجلاو طغصير رلاود

دولار بضغط والجنبه يتآكل: ففزات جديدة تكشف عمق أزمة النقد الأجنبي في مصر

؟ ة لودلا ما قرلا لوقه انا م .. ة يتحتلا ة ينبل رلاود رايلم 600 ن ء شحتي في طاعلا دبع ردي

بدر عبد العاطي يتحدث عن 600 مليار دولار للبنية التحتية.. ماذا تقول الأرقام الدولية؟

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التنمية البشرية](#)
- [الأسرة](#)
- [مديا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحرابات](#)

□

- [f](#)
- [t](#)
- [v](#)
- [y](#)
- [i](#)
- [r](#)

إشترك

ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026